س1 ماستر المعامل: 01 الرصيد : 02 الحجم الساعي للسداسي 2: 21سا 00

المحاضـرة رقـم 04

أهـداف وأهميـة الحوكمـة

1- أهداف الحوكمة :

تعتبر الحوكمة أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن أداء المنظمات بأسلوب علمي وعملي، يؤدي أي توفير اطر عامة لحماية أموال المساهمين، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدم المساواة بما يحقق النزاهة في بيئة الأعمال، ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالمشروعات والمنظمات، وفي نفس الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة المنظمات ومحاسبتهم، وبتطبيق مبادئ ومعايير حوكمة الشركات فانه يمكن من تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات اعضاءه.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- رفع مستوى أداء المنظمة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال توفير الظروف الملائمة
- إيجاد حوافز ودوافع لدى مجلس ادارة المنظمة في متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة المنظمة من خلال فرض الرقابة الفعالة على المنظمة.
- إعطاء مزيد من الاهتمام بالقضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- إعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة.
- تمكين منظمات المجتمع المختلفة في مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان ذلك على المستوى الكلي او الجزئي.
- كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وكفاءة تقديم الخدمات.

2-أهمية الحوكمة : تبرز أهمية الحوكمة خاصة بالشركات من خلال أهمية ومبررات وجودها، وتظهر من خلال ثلاث نواحي رئيسية (الناحية الاقتصادية، الناحية القانونية، الناحية المحاسبية والرقابية) :

أ– الأهمية الاقتصادية : وتبدو أهميتها بالنسبة للشركة كونها أداة رقابة وتقويمية، وذات أهمية بالنسبة لحملة الأسهم والأطراف ذات العلاقة كونها توفر الحماية اللازمة للحقوق وتوفر ضمان معقول وملائم فيما يخص تحقيق الأرباح والإيرادات الناجمة عن استثمار الأموال.

ب– الأهمية القانونية: تتمثل الأهمية القانونية لحوكمة الشركات في قدرة المعايير التي تستند إليها على الوفاء بحماية حقوق كافة الأطراف المستفيدة في الشركة مثل حملة الأسهم والمقرضين والعاملين وغيرهم، وتعد القوانين والمعايير المؤسسة لعمل الشركات (مثل قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات، إذ تنظم تلك القوانين والمعايير العلاقة بين الأطراف المهتمة بالشركة والمعنية بالاقتصاد كله، بحيث تعتبر الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الشركة حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالشكل الذي يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم، هذا و تأتي أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج عن الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية المؤسسة للشركة.

وقد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية **(IFC 2002)** بأن يتم إصدار قواعد أو دساتير لحوكمة الشركات **(Codes Of Corporate Governance)** يمكن أن يتم تضمينها بكل من قوانين أسواق رأس المال والشركات مع ضمان كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، حيث يتعاظم دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق وذلك بالاستناد إلى دعامتين هامتين هما الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية السليمة.

ج – الأهمية المحاسبية والرقابية: تتجسد أهمية حوكمة الشركات في الجانب المحاسبي والرقابي فيما يلي:

–محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده؛

–تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج؛

–تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية؛

–ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراجعي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين